

<p><b>تواريخ البحث</b></p> <p>تاريخ تقديم البحث: 2024/2/17</p> <p>تاريخ قبول البحث: 2024/3/6</p> <p>تاريخ رفع البحث على الموقع: 2024/6/15</p>	<p><b>قياس اداء مؤشرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2003-2021) باستخدام منهجية ARDL</b></p>
	<p>م.د مصعب عبد العالي ثامر حسين الكلية التربوية المفتوحة / القرنة</p>

**المستخلص :**

يهدف البحث الى تحليل وقياس اثر مؤشرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي من خلال ثلاث مناهج, الأول السياسة النقدية المفاهيم والمؤشرات, والثاني تحليل مؤشرات السياسة النقدية, فيما جاء الثالث قياس اثر هذه المؤشرات من خلال منهجية (ARDL). فيما توصلت الدراسة إلا انه لم تثبت معنوية كل من جميع متغيرات الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير, فيما كان هناك تباين واضح في اثر هذه المؤشرات على (GDP) خلال المدة المدروسة في الأجل الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية, مؤشرات السياسة النقدية, الناتج المحلي الإجمالي, منهجية ARDL

## Measuring the Performance of Monetary Policy Indicators in Iraq for the Period (2003-2021) Using the ARDL Methodology

Dr. Musab Abdel-Aali Thamer Hussein

Administration & Economics College , Department of Banking & finance

University of Basrah

### Abstract :

The research aims to analyze and measure the impact of monetary policy indicators on the gross domestic product in the Iraqi economy through three approaches, the first is the monetary policy of concepts and indicators, and the second is the analysis of monetary policy indicators, The third came to measure the impact of these indicators through the (ARDL) methodology. As the study concluded, it did not prove significant for all of the study variables on the gross domestic product in the short term, while there was a clear discrepancy in the impact of monetary policy indicators on (GDP) during the period studied in the long.

**Key words:** data envelope analysis method , reference banks

**مشكلة البحث:** يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ماهو واقع مؤشرات السياسة النقدية في العراق واثرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة؟  
أهمية البحث: قد تفيد نتائج البحث عند وضع السياسات الاقتصادية الأخذ بأهمية مؤشرات السياسة النقدية لدعم الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

### **هدف البحث:**

1. التعرف على واقع الاقتصاد العراقي ضمن أهم المتغيرات التي تؤثر في السياسة النقدية.
2. تحليل وقياس أهم المتغيرات التي تؤثر على السياسة النقدية في العراق واثرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2003-2021).

### **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها:

1. لمؤشرات السياسة النقدية اثاراً ايجابية على (GDP) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2021).
2. وجود تباين في اثر مؤشرات السياسة النقدية في (GDP) خلال المدة المدروسة.

### **منهجية البحث:**

لتحقيق اهداف البحث,فضلاً عن فرضياته فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل مؤشرات السياسة النقدية , فضلاً عن التحليل الكمي(القياسي) من خلال بناء انموذج قياسي (ARDL) لبيان اثر مؤشرات السياسة النقدية في (GDP) في العراق خلال الأمدين القصير والطويل.

## مقدمة

اتخذت السياسة الاقتصادية إتجاهاً جديداً بعد عام 2003 على مستوى السياسة النقدية، فما شهدت البيئية النقدية من خطوات والتي يمكن اعتبارها ناجحة إلا إنَّ العراق سيبقى كأحد البلدان النامية التي تتجه نحو الاستقرار الاقتصادي ويحمل الصفات العامة لهذه البلدان المتمثلة بانخفاض الدخل الفردي للمواطن مقارنةً مع المواطن في البلدان المتقدمة، على الرغم من الإيرادات الكبيرة المتحققة من القطاع النفطي بعد عام 2003 والسبب في ذلك هو الضعف الحاصل في أداء السياسة النقدية على الرغم من التغيرات التي حدثت بعد عام 2003 من قبل القائمين عليها منها اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة 2004 الذي حمل تغييراً كبيراً تجاه تطوير واقع السياسة الاقتصادية في العراق إلا إنَّ هذه السياسة مازالت لم تؤدي دورها في الاسهام في تحقيق التوازن الاقتصادي.

## المبحث الأول: السياسة النقدية(المفاهيم، وادوات التأثير في الاقتصاد العراقي

أولاً: الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة حيث عرفها بول سام ويلسون بانها اهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشرط الانتماء، وتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، وبهذا يمكن القول أنها إحدى ادوات السياسة الاقتصادية التي تسهم بشؤون بلد ما من اجل تحقيق اهداف معينة.<sup>(1)</sup> كما تعرف على انها العملية التي تهدف الى تنظيم كمية النقود المتوفرة في اقتصاد الدولة لتحقيق مجموعة اهداف والتي من اهمها الهدف الاقتصادي المتمثل في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.<sup>(2)</sup> ومن خلال التعريفين اعلاه يمكن تعريفها على انها مجموعة من القرارات والاجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، بهدف التأثير في المتغيرات النقدية من أجل تحقيق اهداف اقتصادية.

ولكي تؤدي السياسة النقدية دورها في الإسهام في تحقيق معدلات عالية ومتوازنة في التنمية الاقتصادية يستلزم الأمر وجود توازن اقتصادي نسبي أو شامل، ولكي تعمل السياسة النقدية بشكل ملائم لا يكفي أن يكون هناك المام بالإطار العام للسياسة النقدية والإطار الاقتصادي العام الذي تنفذ في ظلها تلك السياسة فحسب وانما من الضروري أن يكون هناك المام واضح عن الاهداف التي تروم هذه السياسة تحقيقها، اذ حددت المادة الثالثة من قانون البنك المركزي العراقي اهداف السياسة النقدية كالآتي<sup>(3)</sup>: الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند إلى السوق، والسعي للحفاظ على تحقيق استقرار السعر المحلي، وتعزيز النمو المستدام والرخاء في العراق، ومواجهة التضخم والقضاء على البطالة. ومهما تكن درجة الالتزام بالأهداف المذكورة فانه من الصعب العمل على تنفيذها في ان واحد اذ توجد احتمالية من امكانية التضارب بين هذه الاهداف، اذ تحاول السياسة النقدية في العراق اضافة الى سعيها تحقيق التوازن الاقتصادي

<sup>1</sup> بول سام ويلسون , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان للنشر , بيروت لبنان , 2006 , ص 803 .  
<sup>2</sup> هديل عجمي الجنابي, رمزي يسين ارسلان, " النقود والمصارف والنظرية النقدية", دار وائل للنشر, عمان, 2009, ص295.  
<sup>3</sup> عماد محمد العاني, سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2005, ص33 .

النسبي سواء في الداخل او الخارج إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة في ظل افتراض استقرار اقتصادي, الا ان ذلك لم يتحقق كون طبيعة البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها السياسة النقدية لم تكن مهيأة لإنجاح وتحقيق الاهداف نظراً لتزايد حدة اعتماد الاقتصاد الوطني على العوائد النفطية بنسبة لا تقل عن (95%) من اجمالي الصادرات العراقية , ومن ثم في اطار السياسة النقدية سنقوم بتقديم أهم المجالات التي تستطيع هذه السياسة أن تؤثر فيها.

ثانياً: ادوات التأثير في السياسة النقدية للاقتصاد العراقي

هناك مجموعة من الادوات التي من خلالها تنقل السياسة النقدية اثارها إلى اقتصاد الدولة ومن ثم تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي والتي من أهمها:

#### 1. عرض النقد

ان اي تأثير يحصل في المعروض النقدي سوف يؤثر على حجم الناتج المحلي الاجمالي, فعند قيام السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي سياسة انكماشية فانها سوف تقوم بتقليص عرض النقد , الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار, فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة, وهذا الارتفاع سيؤدي نحو تقليص الاستثمارات مما يسبب في انخفاض الطلب الكلي ومن ثم الدخل ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي, وبعبارة أخرى في حال اتباع سياسة توسعية, سيفضي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة الطلب الكلي الذي سوف ينعكس على حجم الناتج المحلي الاجمالي وزيادته.<sup>(4)</sup>

من خلال الجدول (1) والخاص بحركة عرض النقد ( $m2$ ) للمدة (2003-2021) نلاحظ الإتجاه التصاعدي لحركة عرض النقد باستثناء الاعوام (2015, 2014) إذ سجلت معدلات نمو منخفضة بلغت ( -9.98, -1.54) على التوالي, ففي عام 2003 احتفظ الجمهور بنحو (4630) مليار دينار من العملة خارج البنوك و(1144) مليار دينار من الودائع الجارية لدى المصارف التجارية, ومن ثم يكون مجموع عرض النقد (5774) مليار دينار, اما في عام 2021 فقد بلغ صافي العملة خارج البنوك (71526) مليار دينار, فيما بلغت الودائع الجارية بنحو (48417) مليار دينار, ليبلغ عرض النقد (119943) مليار دينار, وهذه السياسة التوسعية ناتجة بفعل توسع الدولة في الانفاق الحكومي الممول بالعوائد النفطية مما انعكس على زيادة حجم الكتلة النقدية خارج البنوك, فقد شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته (59.6%) فيما شكلت الودائع الجارية (40.4%) من إجمالي عرض النقد, ومن ثم يمكن القول ان هذا يبين مدى الضعف الحاصل في الأسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار.

<sup>4</sup> فيصل زيدان سهر, و سالم سوادى, "اثر عرض النقد في النمو الاقتصادي", مجلة كلية التراث الجامعة, العدد (32), ص 31.

جدول (1) العملة خارج البنوك وعرض النقد ( $m2$ ) للمدة (2003-2021) (مليار دينار)

السنوات	العملة خارج البنوك (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد (2+1)=(3)	نسبة النمو في عرض النقد %	نسبة العملة الى عرض النقد (4)	نسبة الودائع الى عرض النقد (5)
2003	4629	1143	5773		80.2	19.8
2004	7163	2985	10148	75.8	70.6	29.4
2005	9112	2286	11399	12.3	79.9	20.1
2006	10968	4491	15460	35.6	70.9	29.0
2007	14231	7,489	21721	40.5	65.5	34.5
2008	18492	9697	28189	29.8	65.6	34.4
2009	21775	15524	37300	32.3	58.4	41.6
2010	24342	27401	51743	38.7	47.0	53.0
2011	28287	34186	62473	20.7	45.3	54.7
2012	30593	33142	63735	2.0	48.0	52.0
2013	34995	38835	73830	15.8	47.4	52.6
2014	36071	36620	72692	-1.5	49.6	50.4
2015	34855	30580	65435	-10.0	53.3	46.7
2016	42075	33448	75523	15.4	55.7	44.3
2017	40443	36643	77086	2.1	52.5	47.5
2018	40498	37330	77828	1.0	52.0	48.0
2019	47638	39132	86770	11.5	54.9	45.1
2020	59987	43366	103353	19.1	58.0	42.0
2021	71526	48417	119943	16.1	59.6	40.4

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة.  
العمود(4) و (5) و (6) من عمل الباحث.

## 2. سعر الصرف (Exchange rate)

يعد سعر الصرف مرآة الدولة ومركزها التجاري مع العالم الخارجي من خلال ربط اقتصاد الدولة المحلي مع الاقتصاد الخارجي من خلال تبادل العملات المختلفة مع الخارج، وهذا السعر يمثل مقياس رئيس ومهم لقيم عملة دولة ما والتي يمكن مبادلتها بعملة دول اخرى<sup>5</sup>.

قبل أحداث الاحتلال الامريكي عام 2003 شهد العراق نظام صرف متعدد بلغت فيه أسعار الصرف ما يزيد على(13) سعر تم اعتمادها من قبل السياسة الاقتصادية، في قبال ذلك كانت هناك سوق موازية للصرف عدت هي القائمة في تحديد سعر الصرف وفق نظام التعويم المطلق الأمر الذي أدى إلى تأسيس نظام صرف معتل بالكثير من التشوهات جراء التعددية الرسمية، في 4/10/2003 أقام البنك المركزي مزاد العملة ((Currency auction ليعلن انتهاء

<sup>5</sup> نبيل مهدي الجنابي، " نماذج السياسات النقدية والمالية "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد(5)، العدد (22)، 2012، ص:152.

تطبيق نظم الصرف الثابتة المتعددة واعتماد نظام الصرف الموعوم المدار (Managed Floating) أي يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، لكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي للحد من التقلبات غير المرغوب بها.<sup>(6)</sup> عند متابعة اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي خلال مدة البحث، نلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) تحسن ملموس في قيمة الدينار العراقي، فقد بلغ سعر صرف الدينار عام 2004 (1452) دينار لكل دولار حسب سعر مزاد العملة ، بعد إن كان قبل البدء بعمليات مزاد العملة في عام 2003 (1764). بعد ذلك عاود سعر صرف الدينار التدهور عام 2005 ليبلغ (1469) دينار لكل دولار، إلا أن هذا التدهور يعد طفيفاً وهو ناجم عن تدهور الأوضاع الأمنية في تلك المدة ، ثم عاود الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال الأعوام (2006، 2008). ويرجع هذا التحسن إلى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار في المزاد اليومي، فضلاً عن طرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية<sup>(7)</sup>، أما المدة 2009-2019 فنلاحظ أنها شهدت استقراراً ملحوظاً في سعر صرف الدينار العراقي، غير انه حقق زيادة عامي (2020-2021) إذ وصل إلى (1234-1474) ديناراً للدولار وهذا ناتج بفعل الأزمة المزوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بوباء كورونا، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط نتيجة الاغلاق الذي شهده العالم عامه بسبب الوباء.

جدول (2) تطور أسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار في المزاد	نمو سعر المزاد
2003	1764	-
2004	1452	-17.69
2005	1469	1.17
2006	1467	-0.14
2007	1255	-14.45
2008	1193	-4.94
2009	1170	-1.93
2010	1170	0.00
2011	1170	0.00
2012	1166	-0.34
2013	1166	0.00
2014	1188	1.89
2015	1190	0.17
2016	1182	-0.67
2017	1184	0.17
2018	1182	-0.17
2019	1182	0.00
2020	1234	4.40
2021	1474	19.45

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة

### 3. الاحتياطي القانوني

<sup>6</sup> ثريا الخزرجي "السياسة النقدية في العراق " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(23)، 2010، ص:1.  
<sup>7</sup> نوزاد عبدالرحمن الهيبي، التطورات الاقتصادية في العراق، التقرير الاقتصادي الخليجي ، 2007، 2008، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص91

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها ويسعى ذلك بالاحتياطي القانوني، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد<sup>(8)</sup>. تحدد نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي من قبل البنك المركزي العراقي على أرصدة المصارف بالدولار الأمريكي والدينار العراقي سواء كانت هذه الودائع في خزائن المصرف او في حساب احتياطي لدى البنك المركزي وتحسب وفق

$$\frac{R}{D} = rd$$

الصيغة التالية:

حيث: R = حجم الاحتياطي, D = إجمالي الودائع لدى البنوك.

من خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ ومن أجل السيطرة على السيولة العامة فقد تبني البنك المركزي العراقي توجهات جديدة وذلك عبر التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) ابتداء من 1/11/2004 إذ حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ (25%) على الودائع بنوعها (الخاص والحكومي)، إذ إن (20%) من الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف على شكل أرصدة بالدينار العراقي في حساب احتياطي لدى البنك المركزي و(5%) من الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي، في أيلول 2007 رفعت نسبة الاحتياطي على الودائع إلى (75%) على الودائع الحكومية و (25%) على الودائع الخاصة، إلا إنه ولغرض توسيع نطاق الائتمان فقد قرر البنك المركزي أن يكون الاحتياطي القانوني الإلزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت اهلية او حكومية بواقع (10%) يحتفظ بها البنك المركزي و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف وقد تم تطبيقه اعتباراً من 2010/9/1 الأمر الذي ساهم في انخفاض احتياطيات المصارف العاملة في العراق والمودعة لدى البنك المركزي مما ساعد في توجيه هذه الموارد نحو عمليات الائتمان النقدي والتعهدي، فيما أصبحت هذه النسبة وما زالت هي المعتمدة إلى يومنا هذا.

<sup>8</sup> ( محمود الوادي, ابراهيم خرس, نزال الحواري , مبادئ علم الاقتصاد, ط2 , دار المسيرة للنشر, الاردن, 2013, ص 279 .

جدول (3) رصيد الاحتياطي القانوني في العراق للمدة 2004-2021

السنوات	نسبة الاحتياطي القانوني % من الودائع الحكومية	نسبة الاحتياطي القانوني % من الودائع الاهلية
2004	25	25
2005	25	25
2006	25	25
2007	75	25
2008	75	25
2009	75	25
2010	15	15
2011	15	15
2012	15	15
2013	15	15
2014	15	15
2015	15	15
2016	15	15
2017	15	15
2018	15	15
2019	15	15
2020	15	15
2021	15	15

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة

#### 4. أسعار الفائدة

إذ يعد سعر الفائدة آلية انتقال اثر التغيرات في المعروض النقدي الى الناتج الكلي، وذلك من خلال التأثير في حجم الانفاق الاستهلاكي فضلاً عن قطاع الاعمال الاستثماري، فعندما تكون السياسة المتبعة سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد الأمر الذي يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدية ومن ثم سوف تنخفض تكلفة القروض الأمر الذي يشجع رجال الاعمال على الاستثمار نتيجة زيادة الطلب ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

اعتمدت السلطة المركزية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي في عام 2003 هيكلاً انكماشياً لأسعار الفائدة، فقد كانت اسعار الفائدة المدفوعة للقطاع الخاص على ودائع التوفير (7%) و(8%) على الودائع الثابتة لمدة ستة اشهر و(9%) على الثابتة لمدة سنة، و(10%) على الثابتة لمدة سنتين، بعد ان كانت في عام 2002 (10%) على ودائع التوفير، و(11%) على الثابتة لمدة ستة اشهر و(12%) الثابتة لمدة سنة، و(18%) الثابتة لمدة سنتين. اما أسعار الفائدة المقبوضة للعام 2003 فكانت (14%) للقروض قصيرة الاجل، و(15%) للقروض متوسطة الاجل، و(16%) للقروض طويلة الاجل، بعد ان كانت في عام 2002 (18%) للقروض قصيرة الاجل، و(21%) للقروض قصيرة متوسطة الاجل، و(23%) للقروض طويلة الاجل، نلاحظ ايضا من خلال بيانات الجدول (4) أن البنك المركزي استمر في سياسة التحديد الاداري لأسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة من والى المصارف، ايضا نلاحظ وجود فجوة بين اسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة اذ يقرض الجهاز المصرفي بالحدود العليا ويدفع الفائدة على الودائع بالحدود الدنيا، في عام 2021 بلغت أسعار الفائدة المدفوعة للقطاع الخاص



## المبحث الثاني: قياس العلاقة بين ادوات السياسة النقدية و الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2021)

أولاً: توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس سيتم الاعتماد على مجموعة الادوات التي أفرزها الجانب التحليلي من البحث، وسيتم استعمال البرنامج الإحصائي (EViews9) لتحليل أثر ادوات السياسة النقدية المستعملة في هذه الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي، إذ يتضمن هذا التحليل قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) متغيراً تابعاً (مليار دينار)، أما المتغيرات المستقلة فهي كالآتي:

M2: عرض النقد الواسع كنسبة من (GDP).

INT: سعر الفائدة كنسبة من (GDP).

RRR: يمثل نسبة الاحتياطي القانوني.

EXCH: يمثل سعر الصرف

U: يمثل المتغير العشوائي وهو عبارة عن جميع المتغيرات الاخرى غير المتضمنه في النموذج والتي لها تأثير في الناتج المحلي الاجمالي:

تم توصيف الدالة كالآتي:

$$GDP_t = f(M2_t, INT_t, RRR_t, EXCH_t) + u_t$$

حيث ان t تعبر عن التسلسل الزمني لسنوات الدراسة.

ثانياً: اختبار استقرارية متغيرات البحث:

من خلال اختبارات جذر الوحدة وعلى الرغم من تعددها إلا إننا سوف نستخدم اختبار (PP)، وذلك لاختبار الفرضيات التالية: (9)

فرضية العدم (H0) القائلة: بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية).

فرضية البديلة (H1) القائلة: بعدم وجود جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية).

يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود (جذر الوحدة) أي وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للمتغير المعني، للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، وهل هي ساكنة في مستواها الأصلي أم لا؟ فإذا تبين استقرارية متغيرات النموذج كافة في المستوى فإنه يمكن استعمال طريقة (OLS) نظراً لتحقق فرض السكون في حين إذا لم يتبين عدم استقرارية هذه السلاسل عند المستوى، فيعاد اختبار فرضية العدم، لكن بعد أخذ الفرق الاول، و كانت نتائج الاختبار كما يبينها الجدول (5).

(9) أحمد سلامي، محمد شيخي "الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)"، الجزائر، مجلة الباحث، العدد (13)، 2013، ص 124..

جدول (5) نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى At level			الفروق الأولى At first difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend & intercept	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام none	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend & intercept	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GDP	0.5810	0.4454	0.9073	0.0098***	0.0490**	0.0018***
M2	0.5241	0.6939	0.9671	0.0115**	0.0459**	0.0041***
EXCH	0.3681	0.4878	0.2888	0.0749*	0.2319	0.0055***
RRR	0.3183	0.4429	0.1897	0.0102	0.0454**	0.0005***
INT	0.0002***	0.0104**	0.1595	0.0002***	***0.0002	0.0000***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

إذ نلاحظ ان السلاسل الزمنية لمتغيرات محور الدراسة غير مستقرة عند مستواها الاصيلي وتعاني من مشكلة جذر الوحدة ماعدا (m2, exch), الأمر الذي يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية, ومن أجل معالجة هذه المشكلة فقد تم أخذ الفروق الأولى للبيانات وإجراء اختبار جذر الوحدة لفلبس بيرون (pp) إلى تحقق صفة السكون عند الفرق الأول لكل المتغيرات، هذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الأمر الذي يؤكد أن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند فرقها الأول.

ثالثاً: اختبار مدة الإبطاء المثلى من خلال نموذج (VAR):

قبل تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) لنماذج (ARDL) وللتحقق من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين طرفي نموذج السياسة النقدية، من المهم تحديد رتبة فجوة الإبطاء المناسبة لمتغيرات النموذج وذلك باستخدام متجه نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

جدول (6) معايير قياس مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP						
Exogenous variables: C						
Date: 07/04/23 Time: 10:12						
Sample: 2003 2021						
Included observations: 15						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-288.8007	NA	3.54e+15	38.64009	38.68730	38.63959
1	-282.4346	11.03464*	1.73e+15*	37.92461*	38.01901*	37.92360*
2	-282.4097	0.039823	1.98e+15	38.05462	38.19623	38.05311
3	-282.0731	0.493618	2.18e+15	38.14308	38.33189	38.14107
4	-281.8812	0.255926	2.46e+15	38.25082	38.48684	38.24831

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

إذ أظهرت نتائج المعايير (FPE , LR , AIC , SC , H-Q) ، التي استعملت لتحديد مدة الإبطاء المثلى ان مدة الإبطاء لمدة واحدة، هي التي تمتلك أقل قيمة للمعايير المذكورة آنفاً ، وبعد ان تم التوصل إلى المدة المثلى للإبطاء يمكن تقدير معادلة الانحدار في الأجل القصير التي تتضمن المتغيرات المتباطئة زمنياً ومتغيرات الفرق الأول وكالاتي

رابعاً: تقدير وتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

من خلال بيانات الجدول (7) الذي يبين نتائج تقدير الانموذج القياسي (2, 1, 1, 2) ARDL خلال مدة البحث من خلال معرفة اثر ادوات السياسة النقدية على (GDP) للاقتصاد العراقي في الأجل القصير، إذ نلاحظ من خلال النتائج للانموذج القياسي ان نتائج التقدير تشير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والنتائج المحلي الاجمالي وهذا ماتؤكدده معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-1.65535) التي تعبر عن سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل عند مستوى معنوية (1%)، والتي يفترض ان تكون سالبة لكي تبين مدى التقارب للنموذج الحركي على المدى القصير. ايضاً نلاحظ انه لم تثبت معنوية كل من جميع متغيرات الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير.

جدول (7)

نتائج تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والنتائج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2021)

ARDL Cointegrating And Long Run Form						
Dependent Variable: GDP						
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 2)						
Date: 07/13/23 Time: 15:19						
Sample: 2003 2021						
Included observations: 17						
Cointegrating Form						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
D(GDP(-1))	1.199248	0.273835	4.379452	0.0072		
D(EXCH)	-254.36	117.3478	-2.16757	0.0824		
D(RRR)	-1.17775	0.917133	-1.28416	0.2554		
D(M2)	3.315516	1.899399	1.74556	0.1413		
D(INT)	-2.7484	3.186135	-0.86261	0.4278		
D(EXCH)	-254.36	117.3478	-2.16757	0.0824		
CointEq(-1)	-1.65535	0.266688	-6.20706	0.0016		
Cointeq = GDP - (-500518692.9179*M2 -1476714.3443*OMO						
-2248054.9037*RRR -609578.4081*EXCH + 1025572546.8141)						
Long Run Coefficients						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
EXCH	-262.3024	93.85054	-2.794895	0.0382		
RRR	- 0.70383	0.809155	- 0.869833	0.4242		
M2	6.616902	0.696467	9.500667	0.0002		
INT	-4.97213	4.441319	-1.11952	0.3138		
C	-385.474	149.9627	-2.57046	0.05		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

اما في الأجل الطويل فنلاحظ الآتي:

1. من خلال نتائج الاستجابة الطويلة الأجل نلاحظ وجود علاقة معنوية وتأثير ايجابي عند مستوى اقل من (0.5%) بين (m2) والنتائج المحلي الاجمالي, اي انه مع زيادة عرض النقد سوف يزداد الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

2. كما تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل الى وجود تأثير سلبي ضعيف بين الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الاجمالي, هذا يعني عند قيام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني بمستوى معنوية (1%) سوف يؤدي ذلك الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية للجمهور ومن ثم انخفاض حجم الاقراض ومن ثم حجم الائتمان وبالتالي حدوث انكماش اقتصادي وهذا مانلاحظه في ظل العلاقة العكسية السالبة بين (INT) و(GDP) عند مستوى معنوية (1%).

3. كما تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل الى وجود تأثير سلبي معنوي بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي, فكما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار انخفضت قيمة الدينار العراقي ومن ثم تنخفض قيمة الناتج المحلي الاجمالي, اي ان تأثير انخفاض قيمة الدينار العراقي انكماشى على الناتج المحلي الاجمالي خاصة وان العراق يفتقد الى التنوع الاقتصادي ومن ثم لاتوجد صادرات لمنتجات محلية عراقية تسوق إلى الخارج باستثناء سلعة واحدة جعلت من الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ألا وهي النفط الخام.

خامساً: اختبار التكامل المشترك في انموذج (ARDL)

من أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين أهم متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي لابد من استخدام اختبار الحدود (Bounds Test), إذ كانت نتائج هذا الاختبار كما يوضحها الجدول (8) وكالاتي:

إذ اظهرت نتائج اختبارات الحدود بين أهم متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في العراق وجود تكامل مشترك, كون قيمة (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (5%), هذا يعني وجود تكامل مشترك بين عرض النقد, سعر الفائدة, نسبة الاحتياطي القانوني, وبين الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل.

جدول (8)

نتائج اختبارات الحدود بين اهم متغيرات السياسة النقدية والناج المحلي الاجمالي في العراق

ARDL Bounds Test

Date: 07/13/23 Time: 15:26

Sample: 2003 2021

Included observations: 17

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.086172	4

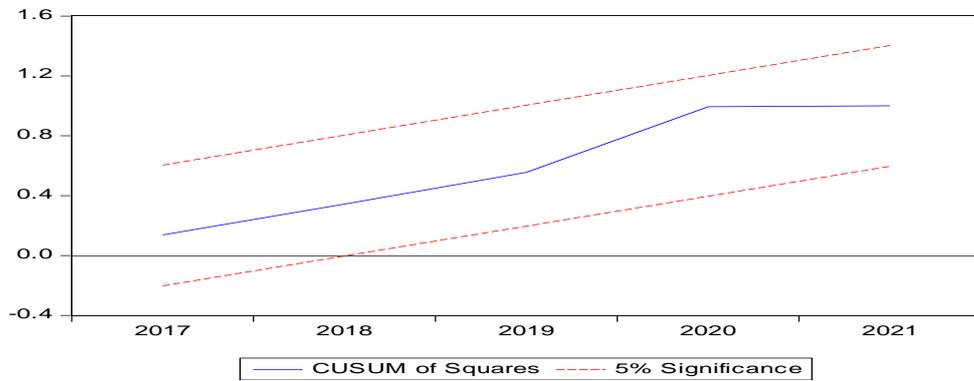
Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.50%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9  
سادساً: اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج:

من اجل معرفة عدم وجود اي تغيرات هيكلية في الانموذج عبر الزمن فضلاً عن بيان مدى اتساق المعلومات في الأجلين القصير والطويل تم الاستناد على اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM of Squares Test), اذ نلاحظ ان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرارية المعلومات المقدره عند مستوى معنوية(5%).

شكل - 1 - اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

### الاستنتاجات

1. على الرغم من وجود سياسة توسعية في عرض النقد إلا ان الودائع الجارية شكلت مانسبته(40.4%) من اجمالي عرض النقد, ومن ثم هذا يبين مدى الضعف الحاصل في الأسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار في الاقتصاد العراقي.
2. وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة المستقلة والنتائج المحلي الإجمالي طويل الأجل, وذلك من خلال معلمة تصحيح الخطأ السالبة والمعنوية التي تعبر عن سرعة التكيف بين الأجل القصير والطويل.
3. اظهرت نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الأجل وجود علاقة سلبية بين مؤشرات(سعر الصرف, سعر الفائدة, الاحتياطي القانوني) مع الناتج المحلي الاجمالي وهي غير معنوية, اما نتائج الأجل الطويل ايضا كانت العلاقة مع GDP سلبية باستثناء مؤشر عرض النقد فكانت العلاقة طردية وهذا يثبت فرضية البحث بوجود التباين في اثر مؤشرات السياسة النقدية في (GDP) خلال المدة المدروسة.
4. يظهر من اختبار المجموع التراكمي للبواقى الخاص باستقرارية النموذج, أي ان النموذج المدروس مستقر عند معنوية(5%).

### التوصيات

1. اتباع سياسة نقدية تتسم بالكفاءة في ادارة الاقتصاد العراقي, إذ ان عدم الاستقرار النسبي في التحكم بسعر الصرف وعدم اقترابه من السعر الرسمي سوف يرافقه ضعف في حجم الاستثمارات الأمر الذي يدفع بعجلة النمو الاقتصادي نحو التراجع.
2. ضرورة إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي العراقي في مجال رسم السياسة النقدية وتنفيذها بما يضمن له السيطرة على المعروض النقدي .

## المصادر

- (1) بول سام ويلسون , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان للنشر , بيروت لبنان , 2006.
- (2) هديل عجمي الجنابي, رمزي يسين ارسلان, " النقود والمصارف والنظرية النقدية", دار وائل للنشر, عمان, 2009.
- (3) عماد محمد العاني, " سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة", كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2005.
- (4) فيصل زيدان سهر, و سالم سوادي, " اثر عرض النقد في النمو الاقتصادي", مجلة كلية التراث الجامعة, العدد(32).
- (5) نبيل مهدي الجنابي, " نماذج السياسات النقدية والمالية ", مجلة الغري للعلوم الاقتصادية, المجلد(5), العدد (22) 2012,
- (6) ثريا الخزرجي "السياسة النقدية في العراق " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد(23), 2010.
- (7) نوزاد عبدالرحمن الهيتي, " التطورات الاقتصادية في العراق ,التقرير الاقتصادي الخليجي " , 2007,2008, الامارات العربية المتحدة, 2008.
- (8) محمود الوادي, ابراهيم خرس, نضال الحواري , " مبادئ علم الاقتصاد", ط2, دار المسرة للنشر, الأردن, 2013.
- (9) احمد سلامي, محمد شيخي "الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)", الجزائر, مجلة الباحث, العدد (13), 2013.